ودائما ..
عمار يا مصر

انتهى حديث الأسبوع الماضي إلى آن الوحدة غالية الثمن مناسبة فى مكانها إذاً ما أحسن تصميمها.. وأن مصر ترحب بكل من يريد أن يعيش فى عمائرها الذي يتخذها سكناً.. وليس الذي يتخذ منهما سكناً مؤقتاً. على الأقل فى هذه المرحلة التى نستهدف فيها نشر العمران فوق كل أرض مصر. أو محطة فى طريقه الى سكن ثالث في أوروبا أو غيرها.. لان العمران عمائر يسكنها البشر بشرائحهم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والتي تتكامل معاً لتوليد حركة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ولذلك فعندما خصصت مصر وزارة تهتم بالعمران أسمتها وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة.. لان الهدف كما ذكرت مجتمعات وليس عمائر.. وهذا يجرنا الي باقي سؤال الحديث السابق وهو ما هو دور الدولة فى تهيئة هذه الوحدات غالية الثمن فى مجتمع 35% من سكانه محدودي الدخل (أي آن دخولهم بالكاد تخفى احتياجاتهم الأساسية) دور الدولة فى تصوري. وهي المسئولة عن التخطيط العمراني. ان تضع المخططات العمرانية للمجتمعات الجديدة ولامتدادات الكتلة العمرانية المدن القائمة والتي تأخذ فى حساباتها كل المدخلات التخطيطية الواجبة ويتحدد فى ضوئها استعمالات الأراضي وما يصلح منها لشرائح الدخول المختلفة فما كان منها محدداً لذوي اعلى الدخول تخصصه الدولة لمن بمكنة ان ينميه ويستكمل تنميته طبقاً لمتطلبات السوق الخاص بهذه الشريحة فى إطار الكثافات المخططة وتكاملها فيما حولها.. وينتهي دور الدولة بالنسبة لهذه الشريحة عند هذا الحد.. وتوفر جهدها ومالها –إن وجد– لما دون ذلك والتى قد يكون مناسباً فى مرحلة ما ان تخصص ايضاً المناطق المخصصة للطبقات الأخرى للشركات العقارية التى تساندها وتعاونها البنوك التجارية حيث يقومان معا بتنمية هذه المناطق المخططة طبقا لمتطلبات سوق الراغبين فى السكنى بها.. لتشكل فوقها احياء عمرانية صحية عن طريق هذه الآلية الجديدة المطلوب دخولها سوق العمران بدلا من الية أخرى أمكنها فى مرحلة ماضية إنشاء الأحياء العشوائية حول المدن وهكذا تلتقي ارادة المدن الراغبين فى العمران بشرائحهم المختلفة مع دور مؤكد وضروري للدولة يتناسب عند التخصيص ماديا مع نوعية الشريحة المستفيدة وتتكامل الأدوار وتتكافل القدرات وينتشر العمران فوق أرض مصر. ودائما عمار يا مصر